الفصل الخامس

واقع حال الأردن على المؤشرات الدولية

الفصل الخامس
واقع حال الأردن على المؤشرات الدولية

تمثل المؤشرات الدولية مدخلاً رئيسيًا في عملية رسم السياسات العامة وصنع القرارات، حيث إنها تلعب دورًا هامًا في وصف واقع حال مختلف المجالات الاقتصادية والاستثمارية والسياسية والاجتماعية والتكنولوجية والبيئية في الدولة، بالإضافة الى إنها تعطي تصورًا حول أثر السياسات والقرارات التي يتم تبنيها واتخاذها وتبرز أهمية هذه المؤشرات في أنها تعتبر أحد المراجع الرئيسة التي تستند إليها الدول والجهات المانحة في تحديد الدول الأكثر ملاءمة لتنفيذ نشاطاتها في المجالات الرئيسة كالاستثمار والسياحة والعلاقات الثنائية وتقديم المساعدات والمنح والقروض والتعليم كما أنها تؤثر بشكل مباشر وغير مباشر على التنافسية والانطباع العالمي عن الدولة. وتصدر غالبية هذه المؤشرات عن مؤسسات دولية ومنظمات مجتمع مدني عالمية غير ربحية تتمتع بالاستقلالية والحيادية بالاعتماد على أسس علمية وإحصائية وبعض الأحيان على قياس المدركات والانطباعات العامة. وعلى الرغم من أهمية هذه المؤشرات ودقتها إلى حد ما والتوافق الدولي عليها، إلا أن درجة موثوقيتها والبناء عليها تختلف من مؤشر لآخر بالاعتماد على طبيعة المؤسسة التي تصدر المؤشر وحجم العينة المدروسة والمصادر التي تم الاستناد إليها في الحصول على المعلومات والتحديث المستمر للمعلومات، بالإضافة إلى مجموعة من العوامل الأخرى المرتبطة بآلية قياس المؤشر والأوزان النسبية لمعاييره.

أحببت في هذا الفصل أن أسلط الضوء على بعض المؤشرات الدولية التي تمكن أصحاب القرار وصانعي السياسات من معرفة الجوانب الإيجابية والسلبية في ذات الوقت. إن هذه المؤشرات تساعد الأردن على معرفة الجوانب السلبية وأسبابها وكيفية التغلب على نقاط الضعف إن وجدت.

أهمية المؤشرات الدولية ودلائلها:

1- يعمل المؤشر كإنذار مبكر حول وجود جوانب سلبية تحتاج إلى معالجة، أو وجود جوانب ايجابية تحتاج إلى تعزيز وتطوير والاستمرارية في البناء عليها.

2- تأكيد واقع الحال وسير اتجاه الأمور، حيث توفر دلائل أن السياسات التي تنفذ حاليًا تعطي نتائج إيجابية حسب ما خطط له أو أنها لم تحقق النتائج المرجوة.

3- التوقع المستقبلي، حيث يمكن توقع الاتجاه المستقبلي لمضامين مؤشر ما من خلال استعراض التغير في قيمة المؤشر على امتداد فترة زمنية معينة (Trend).

وتصدر غالبية المؤشرات على شكل رقمين، الأول يمثل قيمة أو درجة الدولة في المؤشر بحيث يتم إعطاء الدرجة من عدد صحيح يمثل العلامة الكاملة للمؤشر مثل 7/4.5 والثاني يمثل ترتيب الدولة بالنسبة لدول العالم المشمولة في المؤشر مثل 148/55، وفي معظم المؤشرات فإن ازدياد قيمة أو درجة الدولة على المؤشر يعني أن الدولة تحقق نتائج إيجابية أفضل، بينما ازدياد قيمة الرقم التي تدل على الترتيب تعني أن الدولة تتراجع على المستوى الدولي، وفي بعض المؤشرات يكون ازدياد قيمة الدرجة مؤشر على تراجع الدولة في هذا المجال.

سأسلط الضوء في هذا الفصل على أهم المؤشرات الدولية التي تصدرها المؤسسات والمنظمات الدولية والأكثرها شهرة والتي لها علاقة بالقطاع العام وما هو واقع حال الأردن من هذه المؤشرات.

اسم المؤشر	الجهة التي تصدر المؤشر
المؤشرات العالمية للحوكمة Global Governance Indicators	البنك الدولي World Bank
مؤشر التنافسية العالمي The Global Competitiveness index (GCI)	المنتدى الاقتصادي العالمي The World Bank Economic Forum
مؤشر سيادة القانون Rule of Law Index	مشروع العدالة العالمي World Justice Project
مؤشر مدركات الفساد Corruption Perceptions Index (CPI)	منظمة الشفافية العالمي Transparency International
مؤشر العولمة Globalization Index (KOF)	المعهد السويسري لأبحاث الدورة الاقتصادية Swiss Economic Institute
مؤشر سهولة ممارسة أنشطة الأعمال Ease of Doing Business Index	البنك الدولي World Bank
مؤشر الحرية الاقتصادية في العالم	المنتدى الاقتصادي العالمي

اسم المؤشر	الجهة التي تصدر المؤشر
Economic Freedom Index	The World Bank Economic Forum
مؤشر الحكومة الإلكترونية E-Government Index	الأمم المتحدة United Nations
مؤشر الرعاية الصحية Health Care Index	منظمة الصحة العالمية World Health Organization
مؤشر التنمية البشرية Human Development Index (HDI)	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي United Nations Development Program
مؤشر التعليم Literacy Index	[illegible] Unite
مؤشرات البطالة Unemployment [illegible] Index	World Bank
مؤشر التنمية المالية Financial Development Index	المنتدى الاقتصادي العالمي The World Bank Economic Forum
مؤشر الابتكار العالمي	[illegible] Organization
مؤشر الخطر [illegible] World Risk Index (WRI)	جامعة الأمم المتحدة (طوكيو، اليابان) United Nations University
مؤشر الإرهاب العالمي Glob[illegible] Index	معهد الاقتصاد والسلام العالمي The Institute for Economics and Peace
مؤشر الدول [illegible] Fragile States In[illegible]	صندوق السلام The Fund for Peace
مؤشر الفجوة [illegible] Gender Gap Inde[illegible]	المنتدى الاقتصادي العالمي The World Economic Forum
مؤشر معرفة [illegible] Literacy Index	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي United Nations Development Program
مؤشر أفضل الدول [illegible] في العالم Good Country Index	الأمم المتحدة والبنك الدولي United Nations & World Bank
مؤشر السعادة العالمي World Happiness Index	الأمم المتحدة شبكة حلول التنمية المستدامة Sustainable Development Solutions Network

واقع حال الأردن على هذه المؤشرات:

تظهر البيانات أن الاردن قد حقق تحسنًا في عدد من هذه المؤشرات حسب آخر تقرير وأبرزها:

- مؤشر مدركات الفساد.
- مؤشر الدول الهشة.
- مؤشر التنافسية العالمي.
- مؤشر الحرية الاقتصادية.
- مؤشر التنمية البشرية.
- مؤشر التعليم.
- مؤشر الحكومة الإلكترونية.
- مؤشر الرعاية الصحية.

ويأتي هذا التقدم نتيجة لتبني الأردن لمجموعة من السياسات وتنفيذ عدد من البرامج والإصلاحات في المجالات ذات العلاقة.

ومن ناحية أخرى فقد تراجعت درجة وترتيب الأردن في مجموعة أخرى من المؤشرات، أبرزها:

- مؤشر الإرهاب العالمي.
- بعض مؤشرات الحوكمة.
- مؤشر التنمية المالية.
- مؤشر سهولة ممارسة أنشطة الأعمال.
- مؤشر البطالة العالمية.
- مؤشر الفجوة بين الجنسين.

وتعزى أسباب هذا التراجع إلى الوضع الإقليمي الراهن والتوتر المحيط بالأردن وارتفاع سقف التوقعات لدى المواطنين، وارتفاع معدل النمو السكاني نتيجة استقبال الأردن لعدد كبير من اللاجئين السوريين، وارتفاع أعداد العمالة الوافدة، وضعف المشروعات الاقتصادية التي تحقق نمو اقتصادي مستدام.

نبذة عن المؤشرات:

المؤشرات العالمية للحوكمة Global Governance Indicators

نبذة عن المؤشر:

تم إصدار المؤشرات العالمية للحوكمة منذ عام 1996م بناءً على برنامج بحثي طويل الأمد للبنك الدولي، والذي يتضمن ستة مكونات أساسية هي: (الصوت والمساءلة، والاستقرار السياسي وغياب العنف، وفاعلية الحكومة، والجودة التنظيمية، وسيادة القانون، ومكافحة الفساد) يتم قياسها في أكثر من 200 دولة. هذه المؤشرات هي جزء من البحوث والآراء التي عززت التجارب والملاحظات من الأفراد ذوي العقلية الإصلاحية في الحكومة، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص، الذين يعتبرون أن مؤشرات الحوكمة هي المفتاح لتحقيق التنمية.

الجهة التي تصدر المؤشر:

يتم إصدار هذه المؤشرات في تقرير سنوي صادر عن البنك الدولي(World Bank).

معايير المؤشر وآلية احتسابه:

يتم احتساب هذه المؤشرات عن طريق إجراء مسوحات وتقييمات ودراسات تقوم بها أكثر من 30 منظمة في جميع أنحاء العالم ويتم تحديثها سنويًا.

يتم تمثيل كل مؤشر من هذه المؤشرات بنسبة مئوية، حيث تشير هذه النسبة المئوية إلى جميع الدول التي تحتل مركز أقل من البلد الذي تشمله الدراسة وكلما كانت النسبة أعلى كانت النتيجة أفضل.

وضع الأردن في المؤشرات:

1- الصوت والمساءلة (Voice and Accountability):

هو مؤشر فرعي يجسد تصورات مدى قدرة مواطني بلد ما على المشاركة في اختيار الحكومة، وكذلك حرية التعبير وحرية تكوين الجمعيات، والإعلام الحر. وقد كانت نتيجة

الأردن حسب آخر تقرير (عام 2013) بأنه أفضل من 25.1% من عدد دول العالم المشمولة بالدراسة.

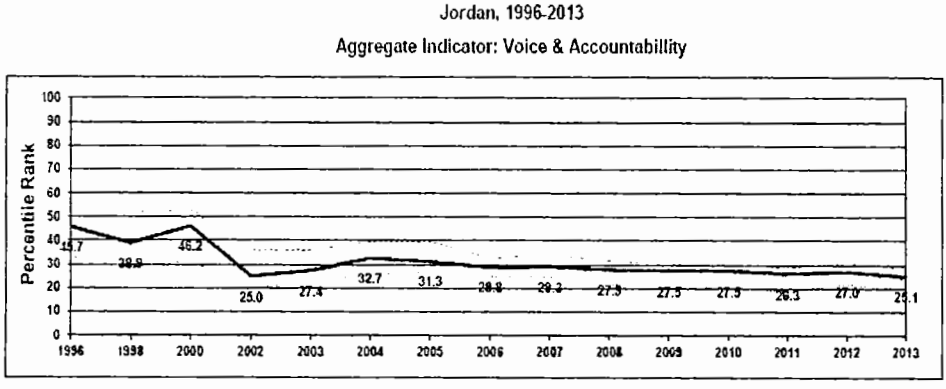

2- الاستقرار السياسي وغياب العنف (Political Stability and Absence of Violence):

هو مؤشر فرعي يجسد تصورات احتمال عدم الاستقرار السياسي و/أو العنف ذا الدوافع السياسية، بما في ذلك الإرهاب. وقد كانت نتيجة الأردن حسب آخر تقرير (عام 2013) بأنه أفضل من 25.6% من عدد دول العالم المشمولة بالدراسة.

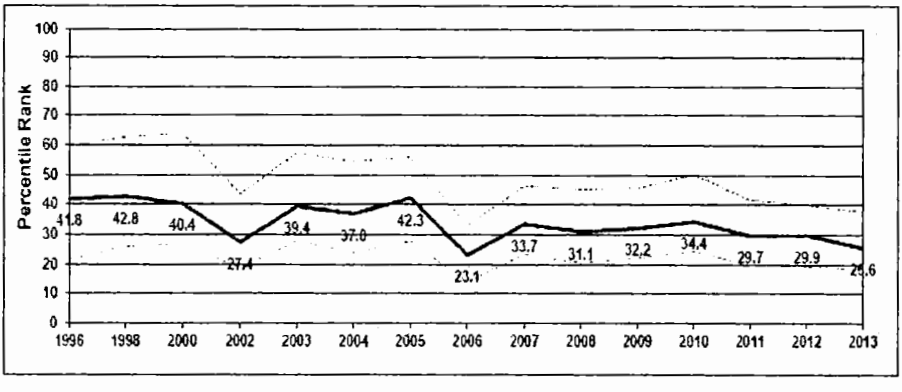

3- فاعلية الحكومة (Government Effectiveness):

هو مؤشر فرعي يجسد تصورات نوعية الخدمات العامة، ونوعية الخدمة المدنية، ودرجة استقلاليتها عن الضغوط السياسية، ونوعية وضع السياسات وتنفيذها، ومصداقية الحكومة في الالتزام بمثل هذه السياسات. وقد كانت نتيجة الأردن حسب آخر تقرير (عام 2013) بأنه أفضل من 49.8% من عدد دول العالم المشمولة بالدراسة.

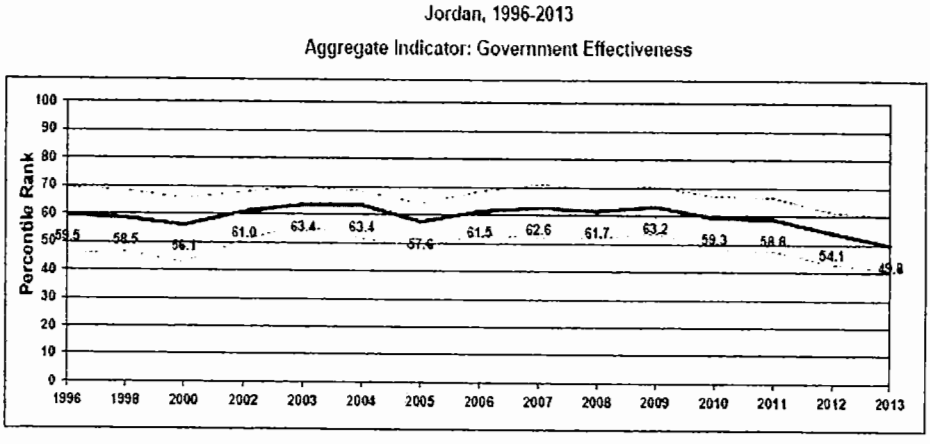

4- الجودة التنظيمية (Regulatory Quality):

هي مؤشر فرعي يجسد تصورات قدرة الحكومة على صياغة وتنفيذ السياسات والقوانين السليمة التي تسمح بتعزيز وتنمية القطاع الخاص. وقد كانت نتيجة الأردن حسب آخر تقرير (عام 2013) بأنه أفضل من 56.0% من عدد دول العالم المشمولة بالدراسة.

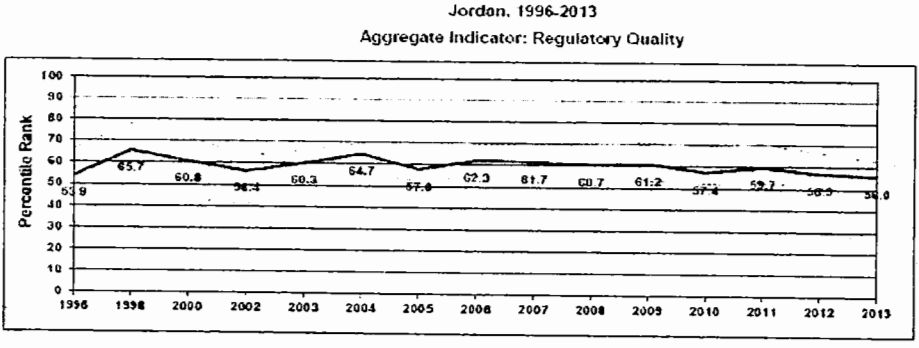

5- سيادة القانون (Rule of Law):

هو مؤشر فرعي يجسد تصورات مدى ثقة المتعاملين في الالتزام بقواعد المجتمع، وعلى وجه الخصوص نوعية إنفاذ العقود وحقوق الملكية، والشرطة، والمحاكم، فضلاً عن احتمال الجريمة والعنف. وقد كانت نتيجة الأردن حسب آخر تقرير (عام 2013) بأنه أفضل من 62.6% من عدد دول العالم المشمولة بالدراسة.

Jordan, 1996-2013
Aggregate Indicator: Rule of Law

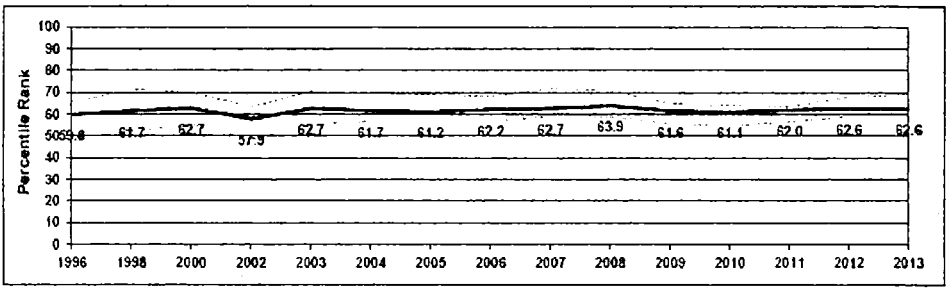

6- مكافحة الفساد (Control of corruption):

هو مؤشر فرعي يجسد تصورات إلى أي مدى تمارس السلطة العامة لتحقيق مكاسب خاصة، بما في ذلك كل أشكال الفساد الصغرى والكبرى، فضلاً عن سيطرة أصحاب النفوذ والنخب وأصحاب المصالح الخاصة على الدولة. وقد كانت نتيجة الأردن حسب آخر تقرير (عام 2013) بأنه أفضل من 60.8% من عدد دول العالم المشمولة بالدراسة.

Jordan, 1996-2013
Aggregate Indicator: Control of Corruption

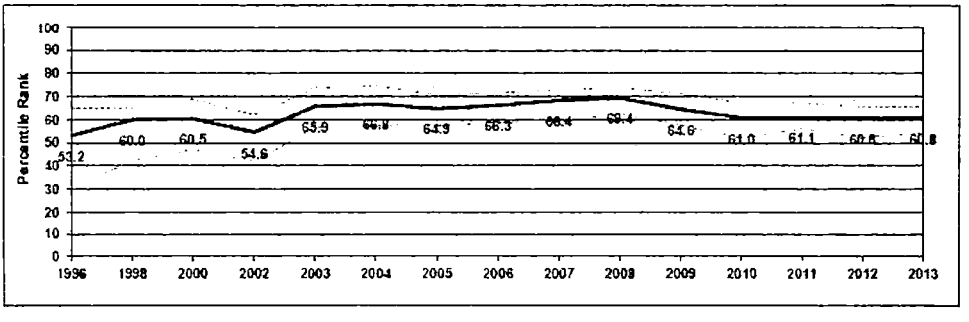

مؤشر التنافسية العالمي The Global Competitiveness Index (GCI)

نبذة عن المؤشر:

تقرير التنافسية العالمي هو تقرير سنوي يصدر عن المنتدى الاقتصادي العالمي منذ عام 2004م، يصنف التقرير الدول حسب معيار التنافسية العالمي المصمم من قبل زافيير سالا مارتن وإلسا أرتادي، حيث يتم تقييم قدرة الدول على تقديم الازدهار لمواطنيها، وهذا يعتمد على قدرة الدولة في الاستفادة من مصادرها المتاحة، ويقيس مجموعة المؤسسات والسياسات والعوامل التي تحدد الازدهار للاقتصاد في الوقت الحالي وعلى المدى المنظور.

الجهة التي تصدر المؤشر:

يصدر هذا المؤشر في تقرير من قبل المنتدى الاقتصادي العالمي (The World Economic Forum)

معايير المؤشر وآلية احتسابه:

ينقسم التقرير إلى ثلاث مجموعات تضم (12) محورًا رئيسيًا ينضوي تحتها (112) مؤشرات فرعية، حيث يقدم ترتيبًا لجميع المجموعات والمحاور والمؤشرات مع الاختلاف في أهميتها النسبية، وفيما يلي المجموعات والمحاور الرئيسة التي يعتمد عليها المؤشر:

- مجموعة المتطلبات الأساسية:
  - محور المؤسسات (Institutions).
  - محور البنية التحتية (Infrastructure).
  - محور استقرار الاقتصاد الكلي (Macroeconomic Environment).

محور الصحة والتعليم الأساسي (Health and Primary Education).

- مجموعة محفزات الكفاءة:
  - محور التعليم العالي والتدريب (Higher Education and Training).
  - محور كفاءة السوق (Good Market Efficiency).
  - محور كفاءة سوق العمل (Labor Market Efficiency).

- محور كفاءة الأسواق المالية (Financial Market Development).
- محور الجاهزية التكنولوجية (Technological Readiness).
- محور حجم السوق (Market Size).
- مجموعة عوامل الابتكار والتطوير:
- محور تطور بيئة الأعمال (Business Sophistication).
- محور الابتكار(Innovation).

وضع الأردن في المؤشر:

بين التقرير الصادر عام 2014 أن الأردن حاز على المرتبة 68 عالميًا بعدما جاءت نتائجه ضمن المجموعات الرئيسة على النحو التالي:

المجموعات	عالميًا	عربيًا
مجموعة المتطلبات الأساسية	47	4
مجموعة محفزات الكفاءة	50	5
مجموعة عوامل الابتكار والتطوير	76	9

كما تظهر الجداول التالية ترتيب الأردن من بين 144 دولة ضمن المؤشرات الفرعية التالية:

محور المؤسسات:

حقوق الملكية	34
حماية الملكية الفكرية	34
تحويل الأموال العامة	43
ثقة الجمهور في السياسيين	41
الرشاوي والأموال غير قانونية	46
استقلال القضاء	46
المحسوبية في اتخاذ القرارات من المسئولين الحكوميين	34

التبذير في الإنفاق الحكومي	32
عبء التنظيم الحكومي	33
كفاءة الإطار القانوني في تسوية المنازعات	31
كفاءة الإطار القانوني في البلدان الصعبة	22
شفافية السياسات الحكومية	30
تكاليف أعمال الإرهاب	84
تكاليف الأعمال الجريمة والعنف	41
الجريمة المنظمة	37
موثوقية خدمات الشرطة	31
السلوك الأخلاقي للشركات	36
قوة معايير المراجعة وإعداد التقارير	54
فعالية مجالس إدارة الشركات	92
حماية مصالح المساهمين الأقلية	39
قوة حماية المستثمرين	130

محور البنية التحتية:

جودة البنية التحتية الشاملة	48
نوعية الطرق	61
جودة البنية التحتية السكك الحديدية	81
جودة البنية التحتية للموانئ	72
جودة البنية التحتية للنقل الجوي	55
إتاحة مقاعد للطيران	66
نوعية إمدادات الكهرباء	49
اشتراكات الهاتف المحمول	31
خطوط الهاتف الثابت	105

محور استقرار الاقتصاد الكلي:

عجز ميزانية الحكومة	110
المدخرات الوطنية الإجمالية	130
التضخم	98
الدين الحكومي العام	123
بلد التصنيف الائتماني	76

محور الصحة والتعليم الأساسي:

حالات السل	12
تأثير الأعمال التجارية من السل	66
انتشار فيروس نقص المناعة البشرية عند الكبار(أقل من) 0.2	1 (الأقل انتشارًا)
تأثير الأعمال التجارية من فيروس نقص المناعة البشرية /الإيدز	68
وفيات حديثي الولادة	80
متوسط العمر المتوقع	77
نوعية التعليم الابتدائي	52
القيد في التعليم الابتدائي	44

محور التعليم العالي والتدريب:

الالتحاق بالتعليم الثانوي	77
الالتحاق بالتعليم العالي	57
جودة نظام التعليم	24
نوعية الرياضيات والعلوم التعليمية	39
جودة إدارة المدارس	43
الوصول إلى الإنترنت في المدارس	46
توفر خدمات البحث والتدريب	41
مدى تدريب الموظفين	58

محور كفاءة السوق:

شدة المنافسة المحلية	57
مدى الهيمنة على السوق	31
فعالية سياسة مكافحة الاحتكار	39
تأثير الضرائب على حوافز للاستثمار	42
إجمالي سعر الضريبة والأرباح	34
إجراءات بدء النشاط التجاري	78
رقم النشاط التجاري	62
تكاليف السياسة الزراعية	58
انتشار الحواجز التجارية	85
التعريفات التجارية	107
انتشار الملكية الأجنبية	66
تأثير الأعمال التجارية من قواعد الاستثمار الأجنبي المباشر	73
عبء الإجراءات الجمركية	44
الواردات كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي	26
درجة توجيه المستهلكين	47
تطور المشتري	53

محور كفاءة سوق العمل:

التعاون في العلاقات بين العامل وصاحب العمل	44
المرونة في تحديد الأجور	73
ممارسات التوظيف والطرد	60
زيادة التكاليف	13
تأثير الضرائب على الحوافز للعمل	95
الأجور والإنتاجية	44
الاعتماد على الإدارة المهنية	72

قدرة الدولة على الاحتفاظ بالمواهب	43
قدرة الدولة على جذب المواهب	35
قوة النساء في العمل نسبة إلى الرجال	142

محور كفاءة الأسواق المالية:

توافر الخدمات المالية	58
القدرة على تحمل التكاليف للخدمات المالية	47
التمويل من خلال سوق الأسهم المحلية	35
سهولة الحصول على القروض	25
توافر رأس المال الاستثماري	23
سلامة البنوك	57
تنظيم أسواق الأوراق المالية	42
مؤشر الحقوق القانونية	137

محور الجاهزية التكنولوجية:

توافر أحدث التقنيات	41
استيعاب التكنولوجيا على مستوى الشركات	36
الاستثمار الأجنبي المباشر ونقل التكنولوجيا	33
الأفراد الذين يستخدمون الإنترنت	76
النطاق العريض الثابت لاشتراكات الإنترنت	90
عرض النطاق الترددي الإنترنت الدولي	123
اشتراكات النطاق العريض المتنقل	85

محور حجم السوق:

مؤشر حجم السوق المحلي	88
مؤشر حجم الأسواق الخارجية	95
الناتج المحلي الإجمالي	95
الصادرات كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي	70

محور تطور بيئة الأعمال:

كمية الموارد المحلية	36
جودة الموارد المحلية	64
حالة التنمية العنقودية	29
طبيعة الميزة التنافسية	32
قيمة اتساع سلسلة تطور الأعمال	46
السيطرة على التوزيع الدولي	33
عملية الإنتاج التطور	47
مدى التسويق	55
الاستعداد لتفويض السلطة	31

محور الابتكار:

القدرة على الابتكار	58
جودة مؤسسات البحث العلمي	57
الإنفاق على الشركات	45
التعاون بين الجامعات والصناعة	52
المشتريات الحكومية من منتجات التكنولوجيا المتقدمة	35
توافر العلماء والمهندسين	13
براءات الاختراع (معاهدة التعاون بشأن البراءات، والتطبيقات)	82

وقد أظهر تقرير التنافسية العالمي لعام 2014– 2015 التحسن النسبي لمؤشرات المملكة الاقتصادية من حيث تخفيض عجز الموازنة والتطورات التي شهدتها في مجالات التعليم والسوق المالي حيث حصل الأردن عام 2014 على ترتيب 64 عالميًا و8 عربيًا متقدمًا بذلك 4 درجات عن العام الماضي، ومن أبرز النتائج التي تضمنها التقرير:

- التقدم الذي أحرزه الأردن في تقرير هذا العام جاء وبالدرجة الرئيسة نتيجة للتقدم في محاور المؤشرات التي تعنى بالابتكار وتطور بيئة الأعمال الأمر الذي يعكس أداءً إيجابيًا للاقتصاد الأردني وتقدمًا بالاتجاه الصحيح، حيث إن الاقتصاد الأردني

اقتصاد محدود الموارد ولا بد أن يعتني بشكل أكبر بتطوير المنتجات وقدرات المنتجين وبيئة الأعمال لجذب الاستثمارات وتحقيق درجات أعلى من التنافسية.

- بيئة أداء الأعمال والجو العام الذي تعمل فيه المؤسسات من أهم العوامل المؤثرة في تنافسية الاقتصاد الكلي لأي دولة، ولا بد من الالتفات إلى أهمية إشراك القطاع الخاص بصورة حقيقية وفاعلة في عملية سن القوانين ورسم السياسات لتحسين أداء الأردن في مؤشرات التنافسية.
- إن سن وتعديل القوانين والإجراءات في الأردن يأخذ في الغالب فترات طويلة من الزمن الأمر الذي ينعكس بصورة سلبية على انطباعات المستثمرين في البيئة التشريعية بشكل خاص والمناخ الاستثماري بشكل عام.

الجدول التالي يوضح ترتيب الأردن في التقرير للأعوام من 2007 – 2014 علمًا بأن آخر تقرير صدر في 2014/9/13:

الجدول (5): ترتيب الأردن حسب تقرير التنافسية للأعوام من 2007-2014

السنة	الترتيب عالميًا		الترتيب عربيًا	الدرجة / 7	الأول عربيًا
	الترتيب	عدد الدول			
2015 - 2014	64	144	8	الإمارات- قطر- السعودية	4.25
2014 - 2013	68	148	8	قطر- الإمارات- السعودية	4.20
2013 - 2012	64	144	8	قطر	4.23
2012 - 2011	71	142	7	قطر	4.19
2011 - 2010	65	139	9	قطر	4.21
2010 - 2009	50	133	7	قطر	4.30
2009 - 2008	48	134	7	قطر	4.37
2008 - 2007	49	-	-	-	-

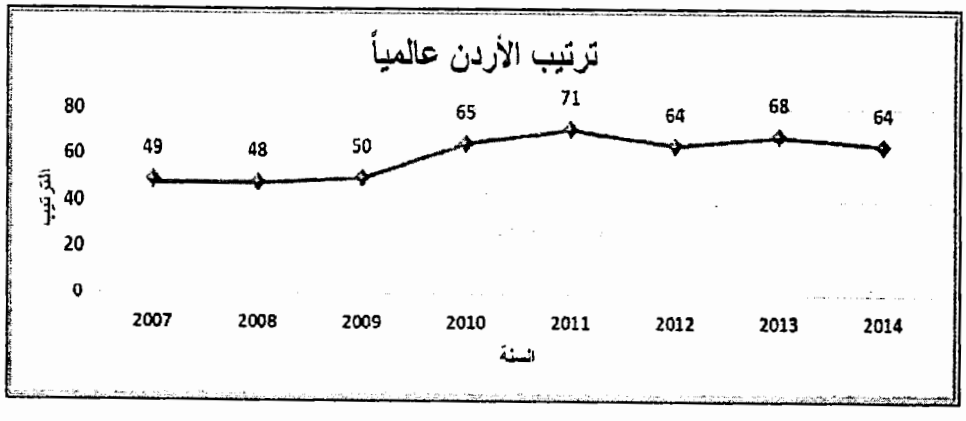

مؤشر سيادة القانون Rule of Law Index

نبذة عن المؤشر:

هو مؤشر يستخدم كأداة تقييم صممت خصيصًا لتقديم صورة مفصلة وشاملة للمدى الذي تلتزم فيه الدول بسيادة القانون في الممارسة العملية. يوفر المؤشر بيانات جديدة عن ثمانية أبعاد خاصة بسيادة القانون: تقصير سلطات الحكومة، وغياب الفساد، والنظام والأمن، والحقوق الأساسية، والحكومة المفتوحة، وإنفاذ النظام، والعدالة المدنية، والعدالة الجنائية.

الجهة التي تصدر المؤشر:

يصدر المؤشر في تقرير سنوي صادر عن مشروع العدالة العالمي World Justice Project وهي منظمة مستقلة متعددة التخصصات تعمل على تعزيز سيادة القانون في جميع أنحاء العالم.

معايير المؤشر وآلية احتسابه:

يتم قياس المؤشر بدرجة من 1 (كلما زادت الدرجة من 1 كان وضع البلد أفضل)، ويتم احتساب قيمة المؤشر عن طريق قياس 47 مؤشر فرعي آخر (والتي يدخل في حسابها أكثر من 500 متغير في مختلف الدول)؛ حيث يدور معظمها حول المواضيع التالية:

1- المحددات(القيود على السلطات الحكومية (Constraints on Government Powers).
2- غياب الفساد (Absence of Corruption).
3- الحكومة الشفافة (Open Government).
4- الحقوق الأساسية (Fundamental Rights).
5- النظام والأمن (Order and Security).
6- الإنفاذ التنظيمي (Regulatory Enforcement).
7- العدالة المدنية (Civil Justice).
8- العدالة الجنائية (Criminal Justice).
9- العدالة غير الرسمية (Informal Justice).

وضع الأردن في المؤشر:

الجدول (6): وضع الأردن حسب مؤشر سيادة القانون

السنة	الترتيب عالميًا	الترتيب عربيًا	الدرجة	الأول عربيًا
2014	99/38	2	0.57	دولة الإمارات العربية المتحدة
2013	97/44	2	0.58	دولة الإمارات العربية المتحدة
2012	66/22	2	0.60	دولة الإمارات العربية المتحدة

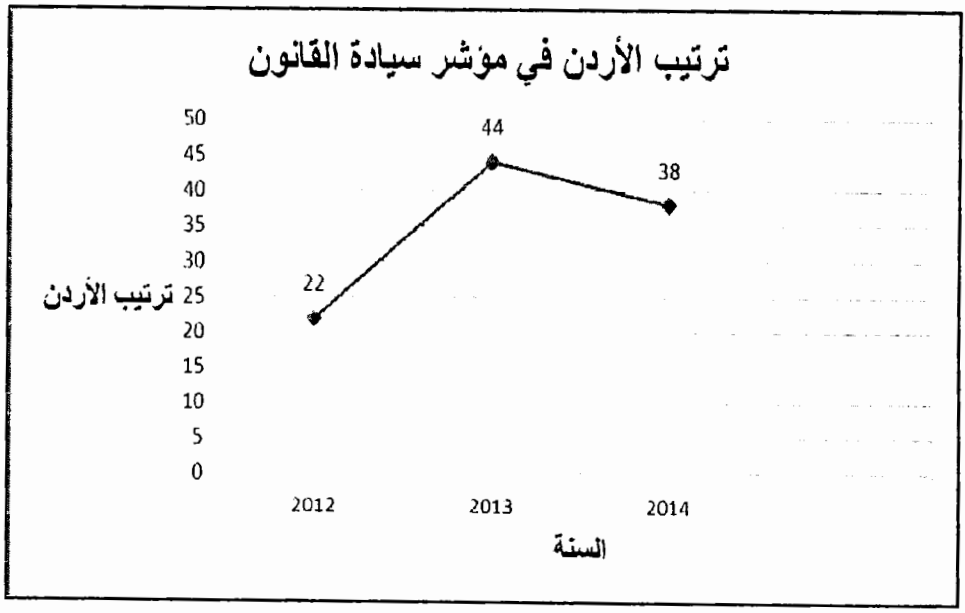

أسباب تراجع قيمة المؤشر (بالرغم من تحسن ترتيبه) حسب آخر تقرير:

1- ضعف بعض القوانين والقرارات والتعليمات.

2- مقاومة المرءوسين لتنفيذ القرارات والأنظمة والأحكام.

مؤشر مدركات الفساد Corruption Perceptions Index (CPI)

نبذة عن المؤشر:

هو مؤشر مركب يعتمد على بيانات ذات صلة بالفساد من خلال مسوحات تقوم بها 12 مؤسسة عالمية، ويرمز لهذا المؤشر اختصارًا ب(CPI)، حيث يقوم بترتيب الدول حول العالم حسب درجة مدى ملاحظة وجود الفساد في الموظفين والسياسيين.

الجهة التي تصدر المؤشر:

يصدر هذا المؤشر عن تقرير من منظمة الشفافية الدولية (Transparency International) (وهي منظمة دولية غير حكومية معنية بالفساد)، ويصدر التقرير في بداية شهر ديسمبر من كل عام.

معايير المؤشر وآلية احتسابه:

يصنف مؤشر مدركات الفساد الدول على مقياس من 100، حيث أن درجة (100) تعني أن البلد نظيف تمامًا من موضوع الفساد ودرجة (0) تعني أن البلد يُنظر لها على أنها فاسدة للغاية.

وضع الأردن في المؤشر:

الجدول (7): وضع الأردن حسب مؤشر مدركات الفساد

السنة	الترتيب عالميًا	الترتيب عربيًا	الدرجة	الأول عربيًا
2014	175/55	3	100/49	قطر
2013	177/66	6	100/45	دولة الإمارات العربية المتحدة
2012	177/58	3	100/48	قطر – دولة الإمارات العربية المتحدة

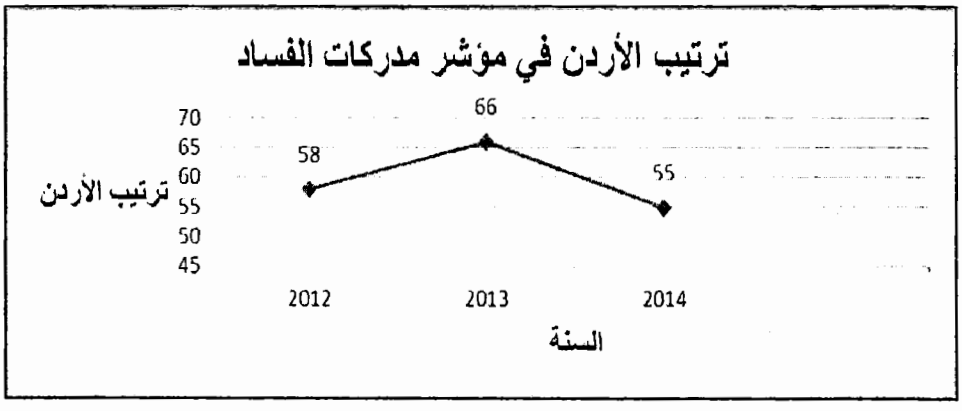

أسباب تقدم ترتيب الأردن حسب آخر تقرير:

1- تشكيل اللجنة الوطنية لتعزيز منظومة النزاهة الوطنية.

2- إطلاق ميثاق النزاهة الوطنية والخطة التنفيذية لتعزيز منظومة النزاهة الوطنية برعاية ملكية سامية في شهر كانون أول 2013.

3- إصدار دليل ممارسات الحوكمة في القطاع العام وتعميمه والتوعية به الذي يهدف إلى تعزيز الشفافية والعدالة والمساواة وسيادة القانون ومحاربة الفساد.

4- صدور نظام حماية المبلغين والشهود والمخبرين في قضايا الفساد وأقاربهم والأشخاص وثيقي الصلة بهم لسنة 2014.

مؤشر العولمة KOF Globalization Index

نبذة عن المؤشر:

هو مؤشر يصدر عن المعهد السويسري لأبحاث الدورة الاقتصادية «KOF» للعولمة الذي يعتمد على قياس الأداء السياسي والاقتصادي والاجتماعي في الدول المدرجة فيه على مدى أكثر من ثلاثين عامًا بحيث يقيم أداء دول العالمين النامي والمتقدم ويستند إلى سلسلة من البيانات السنوية.

الجهة التي تصدر المؤشر:

يصدر هذا المؤشر في تقرير عن المعهد السويسري لأبحاث الدورة الاقتصادية (Swiss Economic Institute).

معايير المؤشر وآلية احتسابه:

يتم احتساب المؤشر الكلي للعولمة عن طريق ثلاثة مؤشرات فرعية تقوّم العولمة بأبعادها الثلاثة:

- الاقتصادية (36%): يغطي المؤشر حصة التجارة من إجمالي الناتج المحلي والاستثمارات الأجنبية المباشرة واستثمارات الأوراق المالية والعوائق التي تواجه عمليات الاستيراد.
- الاجتماعية (37%): يتم حسابه من خلال قياس حجم المكالمات مع العالم الخارجي والخدمات والدخل وحجم تدفق السياح الأجانب ونسبة الأجانب من إجمالي السكان وبيانات عن تدفق المعلومات وعدد مستخدمي الإنترنت والمشتركين في خدمات الكيبل وعدد الصحف المحلية ومحطات الإذاعة وبيانات عن التقارب الحضاري.
- السياسية (26%): تعنى بقياس عدد السفارات في الدولة والعضوية في المنظمات الدولية والمشاركة في مهام مجلس الأمن بما في ذلك عمليات حفظ السلام.

وضع الأردن في المؤشر:

جدول (8): وضع الأردن حسب مؤشر العولمة

السنة	الترتيب عالميًا	الأول عالميًا	الدرجة	الأول عربيًا
2014	43	أيرلندا	69.64	الإمارات
2013	42	بلجيكا	70.1	الإمارات
2010	36	بلجيكا	71.74	الأردن
2007	39	بلجيكا	64.74	الإمارات

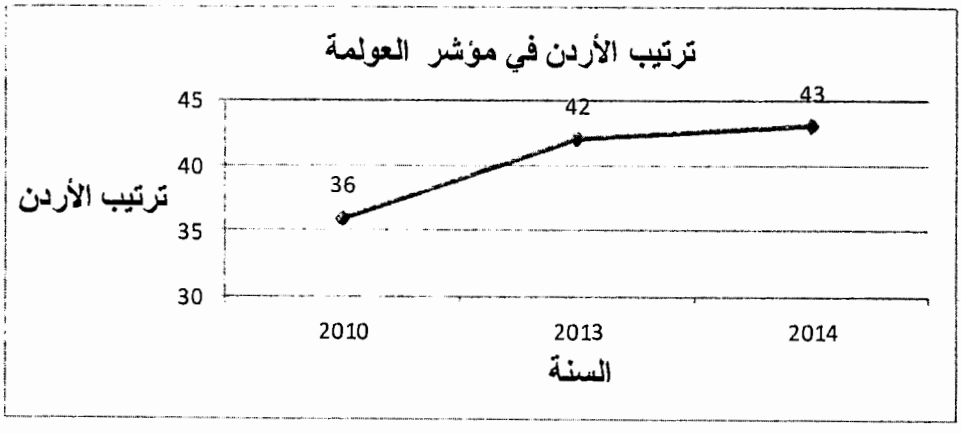

مؤشر سهولة ممارسة أنشطة الأعمال Ease of Doing Business Index

نبذة عن المؤشر:

مؤشر سهولة ممارسة أنشطة الأعمال يقيس ويتتبع التغيرات في الأنظمة المطبقة على الشركات المحلية الصغيرة والمتوسطة الحجم، التي تعمل في أكبر مدينة تجارية في كل بلد، وذلك في 10 مجالات خلال دورة حياة الشركة: بدء النشاط التجاري، واستخراج تراخيص البناء، وتوصيل الكهرباء، وتسجيل الملكية، والحصول على الائتمان، وحماية المستثمرين ودفع الضرائب، والتجارة عبر الحدود، وإنفاذ العقود، وتسوية حالات الإعسار. ويقيس أيضًا أنظمة سوق العمل لكنها لا تدخل في احتساب الترتيب الإجمالي للدولة.

وهذه المجالات يعكسها نوعان من المؤشرات، الأول: مؤشرات مدى تعقد الإجراءات التنظيمية وتكلفتها التي تقيّم الكفاءة التي يستطيع بها رائد أعمال محلي إنجاز معاملة عادية مع الامتثال لجميع القواعد والأنظمة ذات الصلة، كتأسيس شركة أو توصيل الكهرباء. أما الثاني: مؤشرات قوة المؤسسات القانونية التي تقيّم سمات محددة لقوانين النشاط التجاري المحلية كحماية صغار المستثمرين والحصول على الائتمان. حيث تُعطى درجة أعلى للسمات التي توفر حماية أقوى لصغار المستثمرين أو للمقرضين المضمونين.

الجهة التي تصدر المؤشر:

يصدر هذا المؤشر في تقرير صادر عن مجموعة البنك الدولي(World Bank) ومؤسسة التمويل الدولي (The International Finance Corporation).

معايير المؤشر وآلية احتسابه:

يتم ترتيب الاقتصادات في سهولة ممارسة أنشطة الأعمال من 1 إلى 189. وتعني المرتبة العالية في سهولة القيام بأنشطة الأعمال أن البيئة التنظيمية مواتية أكثر لبدء وإدارة شركة محلية.

وهناك مقياس آخر هو مقياس المسافة إلى الحد الأعلى للأداء حيث يظهر هذا المقياس مسافة كل اقتصاد من "الحد الأعلى للأداء"، والذي يمثل أفضل أداء سجل على كل من المؤشرات في جميع الاقتصادات في عينة تقرير ممارسة أنشطة الأعمال منذ عام 2005. ويتراوح مقياس المسافة من الحدّ الأعلى للأداء لاقتصاد ما بين 0 و100، حيث يمثل 0 أدنى أداء و100 الحد الأعلى.

وضع الأردن في المؤشر:

جدول (9): وضع الأردن حسب مؤشر سهولة ممارسة أنشطة الأعمال

السنة	الترتيب عالميًا	الترتيب عربيًا	مقياس المسافة إلى الحد الأعلى	الأول عربيًا
2014	117	12	58.40	دولة الإمارات العربية المتحدة
2013	116	11	58.29	دولة الإمارات العربية المتحدة
2012	106	11	58.13	المملكة العربية السعودية

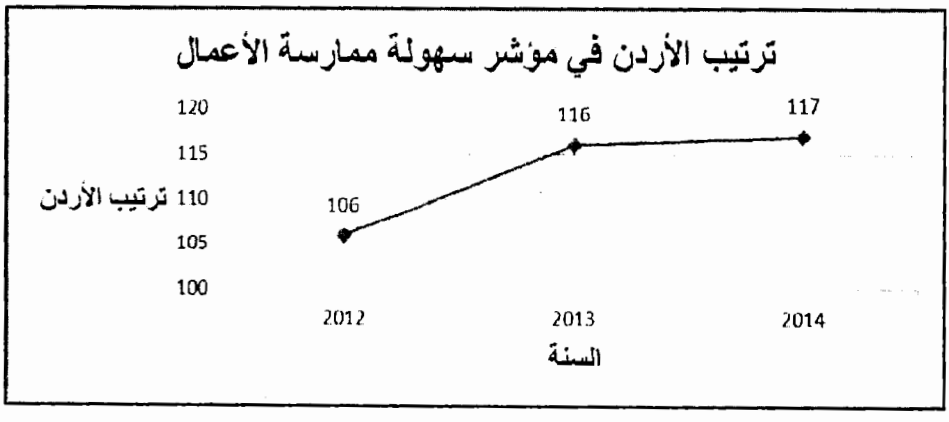

بحسب التقرير فقد تراجعت مرتبة الأردن في 7 مؤشرات من 10، حيث تراجعت مرتبة المملكة في مؤشرات:

- بدء النشاط التجاري تراجعت للمرتبة 86 مقابل المرتبة 82 في التقرير السابق.
- استخراج تراخيص البناء تراجعت للمرتبة 126 مقابل 125 في التقرير السابق.
- الحصول على الكهرباء تراجعت للمرتبة 44 مقابل المرتبة 41 في التقرير السابق.
- تسجيل الملكية تراجعت للمرتبة 107 مقابل المرتبة 105 في التقرير السابق.
- حماية المستثمرين الأقلية تراجعت للمرتبة 145 مقابل 143 في التقرير السابق.
- دفع الضرائب تراجعت للمرتبة 45 مقابل 42 في التقرير السابق.
- تسوية حالات الإعسار تراجعت للمرتبة 145 مقابل 144 في التقرير السابق.
- وحافظت الأردن على مرتبتها في مؤشرات: الحصول على الائتمان في المرتبة 185، وإنفاذ العقود في المرتبة 114.
- فيما ارتفع مؤشر التجارة عبر الحدود إلى المرتبة 54 مقابل المرتبة 60 في التقرير السابق.

مؤشر الحرية الاقتصادية في العالم Economic Freedom Index

نبذة عن المؤشر:

هو مؤشر يقيس مدى الدعم الذي تحققه سياسات ومؤسسات دول العالم للحرية الاقتصادية.

الجهة التي تصدر المؤشر:

يصدر هذا المؤشر فيتقرير يصدر عن مؤسسة فريدريش ناومان الألمانية ومعهد فريزر الكندي عن المنتدى الاقتصادي العالمي (World Economic Forum).

معايير المؤشر وآلية احتسابه:

يتم تقييم الحرية الاقتصادية على مقياس من 10، ويستخدم 42 متغيرًا متميزًا للسياسات التي تشجع على الحرية الاقتصادية.

ويضم المؤشر 5 مكونات رئيسة هي: حجم الدولة، قانون التجارة والاقتصاد وضمان حقوق الملكية، امكانية الحصول على التمويل، حرية التجارة الدولية، القوانين والأنظمة التي ترعى الائتمان والأيدي العاملة والشركات.

وضع الاردن في المؤشر:

حصل الأردن في المكونات المذكورة أعلاه على التوالي (8.4، 7.2، 9.1، 8، 7.7). وقد حصل كل من الأردن والإمارات العربية المتحدة على المركز الأول عربيًا وبعدد نقاط 8.1، ثم جاءت البحرين في المركز الثالث عربيًا وبعدد نقاط 8، فيما احتلت الجزائر على 5.6 وتكون بذلك أقل الدول العربية في مجال الحرية الاقتصادية.

جدول (10): وضع الأردن حسب مؤشر الحرية الاقتصادية في العالم

السنة	الترتيب عربيًا	الدرجة	الاول عربيًا
2014	1	8.1	الأردن والإمارات
2013	2	8	البحرين والامارات
2012	6	7.8	البحرين

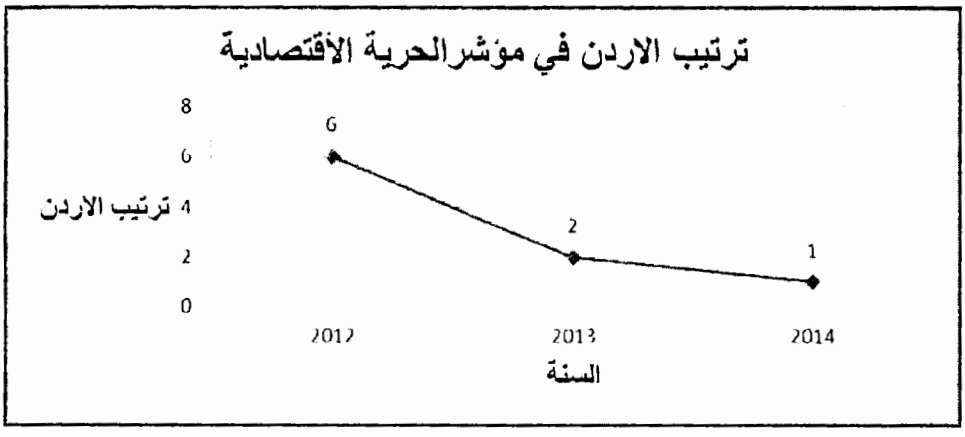

مؤشر الحكومة الإلكترونية E-Government Index

نبذة عن المؤشر:

الحكومة الإلكترونية هو نظام حديث تتبناه الحكومات باستخدام الشبكة العنكبوتية العالمية والإنترنت في ربط مؤسساتها بعضها ببعض، وربط مختلف خدماتها بالمؤسسات الخاصة والجمهور عمومًا، ووضع المعلومة في متناول الأفراد وذلك لخلق علاقة شفافة تتصف بالسرعة والدقة تهدف للارتقاء بجودة الأداء.

إن أول استخدام لمصطلح "الحكومة الإلكترونية" قد ورد في خطاب الرئيس الأمريكي بيل كلينتون عام 1992، حيث بدأت الأمم المتحدة العمل بهذا القياس السنوي لخدمات الحكومة الإلكترونية من العام 2001 للدول الأعضاء بها والتي يبلغ مجموعها الآن 193 دولة، واعتبارًا من العام 2008 أصبح يُجرى هذا القياس مرةً واحدة كل سنتين.

الجهة التي تصدر المؤشر:

يصدر هذا المؤشر في تقرير من قبل الأمم المتحدة (United Nations) .

معايير المؤشر وآلية احتسابه:

هو عبارة عن مؤشر عام لتطور الحكومة الإلكترونية (EDGI) ويحتوي على ثلاثة مؤشرات فرعية:

1- مؤشر الخدمات الإلكترونية (OSI) ويفترض هذا المؤشر مرور الخدمات الإلكترونية بأربعة مراحل: خدمات المعلومات الأساسية، خدمات المعلومات المتقدمة، خدمات المعاملات، الخدمات التفاعلية، ويتم استخدام درجة الإنجاز في هذه المراحل بجانب عوامل أخرى كأدوات قياس لهذا المؤشر .

2- مؤشر البنية التحتية للاتصالات (TII) ويتم قياس هذا المؤشر بناءً على خمسة عناصر: عدد المشتركين في الهاتف النقال، عدد المشتركين في الهاتف الثابت، عدد مستخدمي

الإنترنت، عدد المشتركين في خدمات النطاق العريض الثابتة، عدد المشتركين في خدمات النطاق العريض اللاسلكية.

3- مؤشر رأس المال البشري (HCI) ويتم قياسه عطفًا على أربعة عناصر: محو أمية الكبار، معدل الالتحاق بالتعليم، سنوات التعليم المتوقعة، متوسط سنوات التعليم.

4- المؤشر الأساسي الآخر في القياس يقيس المشاركة الإلكترونية (EPI) عن طريق تصميم نموذج بثلاثة مستويات: المعلومات الإلكترونية (E-information)، الاستشارة الإلكترونية (E-consultation)، صناعة القرار الإلكترونية (E-decision-making).

وضع الأردن في المؤشر:

احتل الأردن المرتبة 79 عالميًا في مؤشر تطور الحكومة الإلكترونية في تقرير الأمم المتحدة لعام 2014 متقدمًا 19 مركزًا على الترتيب السابق (98) في نفس المؤشر لعام 2012، وعلى المستوى العربي جاء الأردن في المرتبة الثامنة.

إن هذا التقدم جاء ضمن الجهود التي تُبذل في برنامج الحكومة الإلكترونية، حيث تم العمل على زيادة عدد الخدمات الإلكترونية المقدمة عبر بوابة الحكومة الإلكترونية، وتفعيل المشاركة الإلكترونية ووسائل التواصل الاجتماعي والبدء بتفعيل البيانات المفتوحة على البوابة، بالإضافة إلى العمل والتعاون المشترك مع أهم الوزارات التي تمثل القطاعات الرئيسة مثل الصحة، التعليم، البيئة، المالية، العمل والتنمية الاجتماعية لتحسين جودة الخدمات المقدمة للمواطنين.

الجدول التالي يوضح ترتيب الأردن في العامين 2012 و2014:

جدول (11): وضع الأردن حسب مؤشر الحكومة الإلكترونية

السنة	الترتيب عالميًا	الترتيب عربيًا	الدرجة	الأول عربيًا
2014	79	8	0.516	البحرين
2012	98	8	0.488	الإمارات

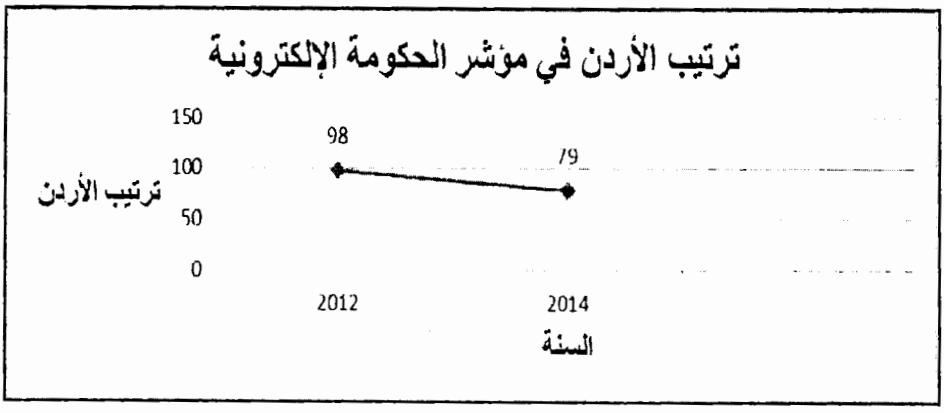

مؤشر الرعاية الصحية Index Health Care

نبذة عن المؤشر:

مؤشر الرعاية الصحية هو مجموع الخدمات التي توفرها الدولة للعناية بصحة مواطنيها وهي تشمل جميع المستشفيات والعيادات والصيدليات والموارد البشرية من أطباء وممرضين ومهندسي أجهزة طبية وفنيين وباحثين وجميع من يعمل في هذا المجال. بالإضافة إلى تشجيع الصناعات الداعمة للخدمات الطبية كصناعة الأدوية والأجهزة وغيرها.

ينقسم مؤشر الرعاية الصحية إلى:

الرعاية الصحية الأولية:

وهي الخدمات الصحية الشاملة والأساسية الميسرة لجميع الأفراد والأسر في جميع المجتمعات، والمعتمدة على وسائل وتقنيات صالحة عمليًا، وسليمة علميًا، ومقبولة اجتماعيًا، وبمشاركة تامة من المجتمع وأفراده، وبتكاليف يمكن للمجتمع والدول توفيرها في كل مرحلة من مراحل التطور، مثل تقديم خدمات الطب العام، طب الأسنان، الصحة العامة، الأمومة والطفولة، التثقيف الصحي بالإضافة إلى بعض الخدمات التخصصية.

- الرعاية الصحية الثانوية.
- تقديم خدمات من خلال المستشفيات.

الجهة التي تصدر المؤشر:

يصدر هذا المؤشر عن منظمة الصحة العالمية(World Health Organization).

معايير المؤشر وآلية احتسابه:

يوضح المؤشر الأوضاع والاتجاهات الراهنة فيما يخص القضايا الصحية ذات الأولوية. ومن الإصدارات الرئيسة المطبوع السنوي المُعنون "الإحصاءات الصحية العالمية، الذي يقوم سنويًا، بتجميع الإحصاءات وفق المؤشرات الصحية الرئيسة. كما يشتمل ذلك المطبوع على تقرير موجز عن التقدم المحرز سنويًا في بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية المتعلقة بالصحة.

وضع الأردن في المؤشر:

أحتل الأردن المرتبة 68 عالميًا متقدمًا بذلك 15 درجة عن العام 2000 وهذا يشير إلى أن الأردن متقدمة إلى حد كبير في هذا المؤشر وتعد أحد أكثر البلدان تطورًا في مجال الطب والأدوية على مستوى المنطقة.

جدول (12): وضع الأردن حسب مؤشر الرعاية الصحية

السنة	الترتيب عالميًا	الترتيب عربيًا	الأول عربيًا
2013	68	8	الإمارات
2000	83	8	عُمان-السعودية-الإمارات

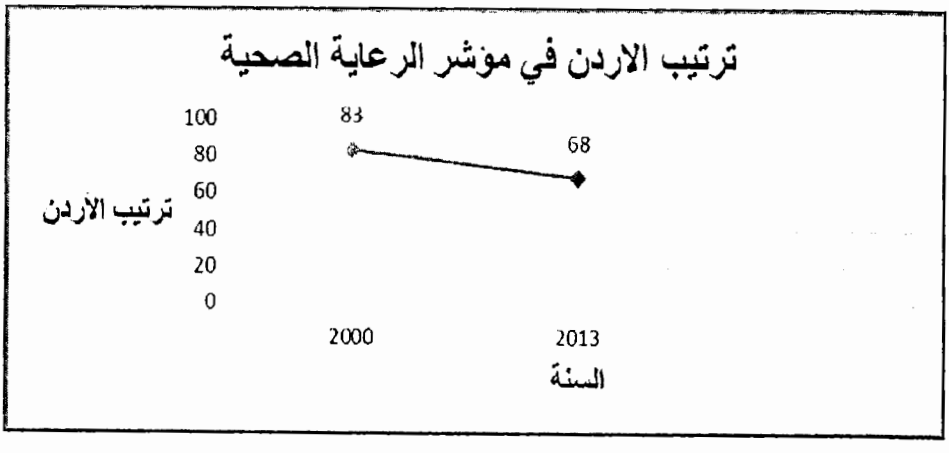

مؤشر التنمية البشرية Human Development Index (HDI)

نبذة عن المؤشر:

مؤشر التنمية البشرية هو مقياس مقارن لمتوسط العمر المتوقع، ومحو الأمية والتعليم ومستويات المعيشة بالنسبة للبلدان في جميع أنحاء العالم. وهو وسيلة لقياس مستوى الرفاه، والرعاية الاجتماعية وخاصة الأطفال، ويستخدم المؤشر للتمييز بين ما إذا كان البلد بلد متقدم، أو نامي أو من البلدان الأقل نموًا، وكذلك لقياس أثر السياسات الاقتصادية على نوعية الحياة. وقد تم تطوير هذا المؤشر في عام 1990 من قبل الخبير الاقتصادي الباكستاني محبوب الحق والاقتصادي الهندي أماريتا سن.

الجهة التي تصدر المؤشر:

يصدر هذا المؤشر في تقرير عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP).

معايير المؤشر وآلية احتسابه:

يرتكز هذا المؤشر على ثلاث معطيات احصائية اساسية وهي:

1. مستوى الصحة الذي يمثله متوسط أمد الحياة منذ الولادة.
2. مستوى المعرفة ويمثله نسبة الأمية عند البالغين ومستوى الالتحاق بالتعليم المدرسي من الابتدائي إلى التعليم العالي.
3. مستوى الدخل الإجمالي للفرد– أي الدخل السنوي للفرد.

يعطي المؤشر درجة من (1) بحيث تصنف واقع التنمية البشرية في الدول وفق هذه الدرجة على النحو التالي:

1. تنمية بشرية ضعيفة إذا كان مستوى المؤشر أقل من 0.500.
2. تنمية بشرية ضعيفة إذا كان حاصل مؤشر التنمية ما بين 0.500 و 0.799.
3. تنمية بشرية عالية إذا كان حاصل مؤشر التنمية أكثر من 0.800.

أما معايير المؤشر فهي: التعليم، الصحة، الفقر، العمالة، المساواة في الدخل وتحقيق الخدمات الرئيسة وحقوق الإنسان بشكل عام وحقوق المرأة بشكل خاص والاستدامة البيئية.

وضع الأردن في المؤشر:

يشير تقرير التنمية البشرية لعام 2014 الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) تقدم الأردن 23 مركز واحتل المرتبة 77 في هذا العام، بينما كان يحتل المرتبة 100 في تقرير التنمية البشرية لعام 2013.

جدول (13): وضع الأردن حسب مؤشر التنمية البشرية

السنة	الترتيب عالميًا	الترتيب عربيًا	الدرجة	الأول عربيًا
2014	77	9	0.745	قطر –السعودية– الإمارات
2013	100	11	0.744	قطر – الإمارات– البحرين
2012	94	11	0.700	قطر -الإمارات– البحرين
2011	95	9	0.699	الإمارات– قطر – البحرين

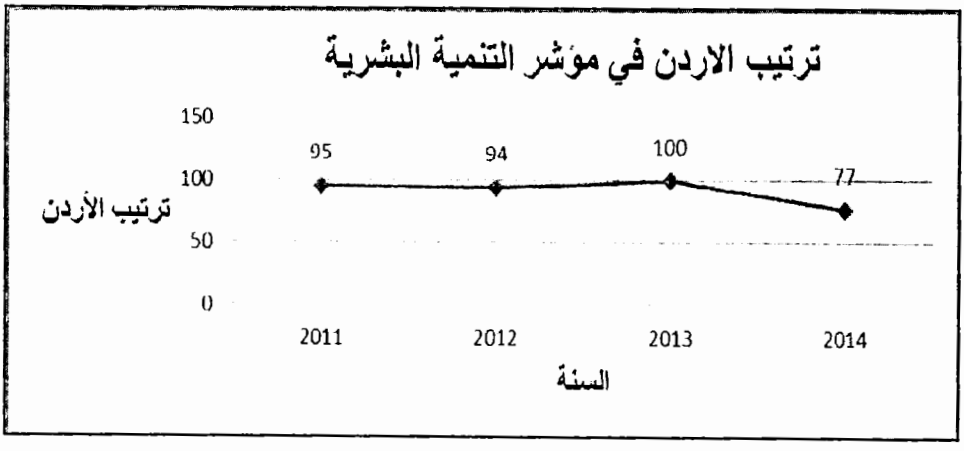

مؤشر التعليم (مؤشر فرعي ضمن مؤشر التنمية البشرية) Education Index

نبذة عن المؤشر:

مؤشر التعليم هو أحد المكونات الرئيسة لقياس الرفاه المعيشي ويستخدم أيضًا في قياس التنمية الاقتصادية ونوعية الحياة، ويعتبر عاملاً رئيسيًا لتحديد ما إذا كان البلد متقدم، أو نامي، أو متخلف.

الجهة التي تصدر المؤشر:

يُصدر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (United Nations Development Program) مؤشر التنمية البشرية في كل عام، والذي يتألف من مؤشر متوسط العمر المتوقع، ومؤشر التعليم، ومؤشر الدخل.

معايير المؤشر وآلية احتسابه:

ويتم احتساب مؤشر التعليم من مؤشر متوسط سنوات الدراسة ومؤشر السنوات المتوقعة للدراسة. وتُعطى الدول علامة من (1) حيث يعتبر هذا الرقم دليل التقدم والكمال في التحصيل العلمي، وأي دولة تحصل على تصنيف (0.8) أعلى تُعتبر من الدول المتقدمة في هذا المجال.

وضع الأردن في المؤشر:

جدول (14): وضع الأردن حسب مؤشر التعليم

السنة	الترتيب عالميًا	الترتيب عربيًا	الدرجة	الأول عربيًا
2014	77	9	0.700	قطر -الإمارات- البحرين
2013	100	11	0.700	قطر - الإمارات- البحرين
2012	94	11	0.700	قطر -السعودية- الإمارات

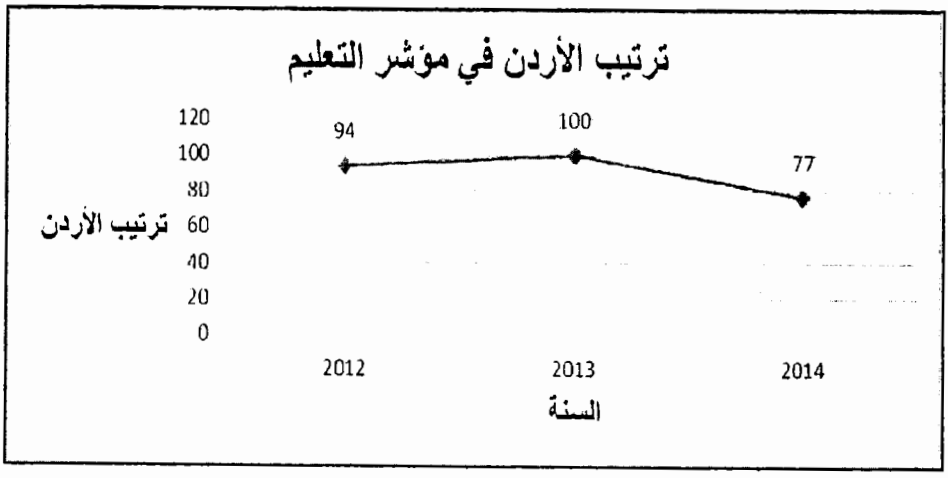

التحديات التي تواجه الأردن حسب آخر تقرير:

ضعف هياكل المؤسسات التعليمية إداريًا وتعليميًا، وافتقار النظام التعليمي لبرامج رقابة عالية الكفاءة تضمن فاعلية التنفيذ، وقلة كفاءة الكوادر البشرية.

مؤشرات البطالة العالمية Unemployment International Indices

تتضمن إحصائيات البطالة العالمية نوعين من المؤشرات هما: مؤشر معدل البطالة ومؤشر معدل البطالة على المدى الطويل.

أولاً: مؤشر معدل البطالة:

نبذة عن المؤشر:

هو مؤشر يقيس نسبة عدد الأفراد العاطلين إلى القوة العاملة الكلية وهو معدل يصعب حسابه بدقة. وتختلف نسبة العاطلين حسب الوسط (حضري أو قروي) وحسب الجنس والسن ونوع التعليم والمستوى الدراسي.

الجهة التي تصدر المؤشر:

يصدر هذا المؤشر في تقرير سنوي صادر عن البنك الدولي (World Bank).

معايير المؤشر وآلية احتسابه:

يتم حساب معدل البطالة كما يلي:

معدل البطالة = عدد العاطلين مقسومًا على عدد القوة العاملة مضروبًا في مائة.

أو معدل مشاركة القوة العاملة = قوة العمالة مقسومًا على النسبة الفاعلة مضروبًا في مائة.

وضع الأردن في المؤشر:

جدول (15): وضع الأردن حسب مؤشر معدل البطالة

السنة	المعدل
2013	12.6
2012	12.2
2011	12.9
2010	12.5

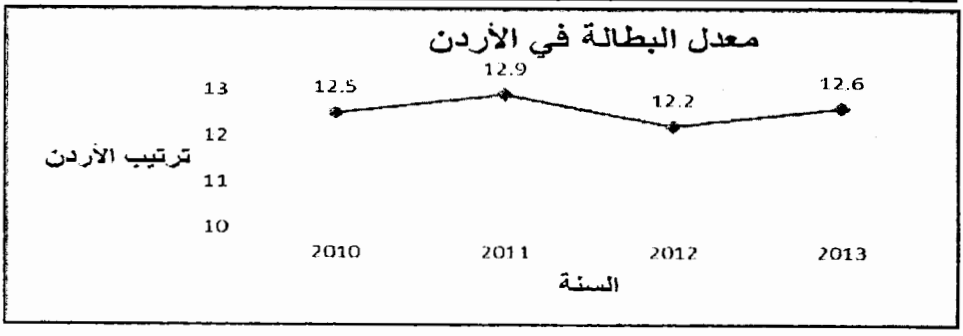

ثانيًا: مؤشر معدل البطالة على المدى الطويل:

نبذة عن المؤشر:

هو مؤشر يقيس نسبة عدد الأفراد العاطلين لمدة تزيد عن سنة أو أكثر إلى القوة العاملة الكلية وهو معدل يصعب حسابه بدقة.

الجهة التي تصدر المؤشر/ التقرير:

يصدر هذا المؤشر في تقرير سنوي صادر عن البنك الدولي.

معايير المؤشر وآلية احتسابه:

يتم حساب معدل البطالة كما يلي:

معدل البطالة = عدد العاطلين لمدة سنة أو أكثر مقسومًا على عدد القوة العاملة مضروبًا في مائة.

أو معدل مشاركة القوة العاملة = قوة العمالة مقسومًا على النسبة الفاعلة مضروبًا في مائة.

وضع الأردن في المؤشر:

جدول (16): وضع الأردن حسب مؤشر معدل البطالة على المدى الطويل

السنة	المعدل
2011	41.7
2010	34.3
2009	34.9
2008	19.4

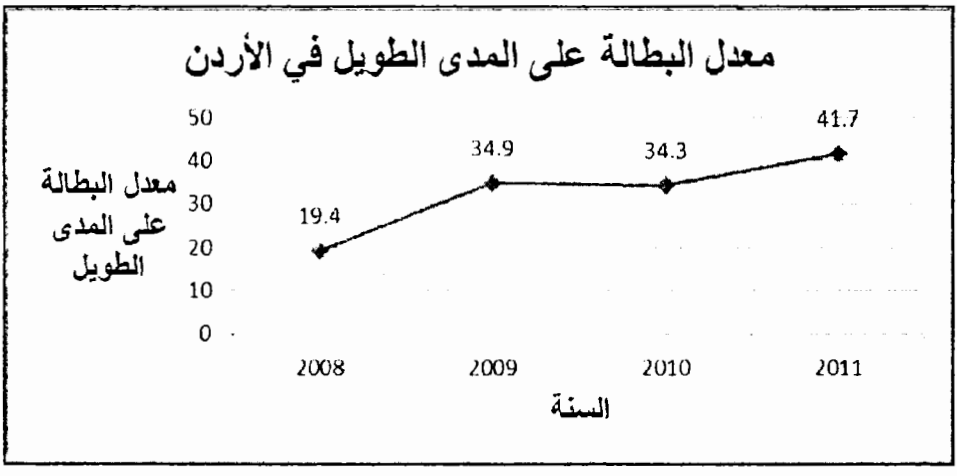

أسباب ارتفاع قيمة مؤشرات البطالة العالمية حسب آخر تقرير:

1- ارتفاع معدل النمو السكاني.

2- الهجرة من الأرياف.

3- العمالة الوافدة.

4- وجود الواسطة والمحسوبية في التعيين في الوظائف الحكومية.

5- قلة المشروعات الجديدة التي تُعد نَتَاجًا للوضع الاقتصادي في المملكة.

6- النظام التعليمي في الأردن الذي لا يتوافق مع متطلبات السوق.

7- افتقار الباحثين عن العمل من خريجي التعليم العالي للمهارات اللازمة.

مؤشر التنمية المالية Financial Development Index

نبذة عن المؤشر:

مؤشر التنمية المالية هو مؤشر يقيس ويحلل عوامل التمكين في تطوير النظم المالية في عدد من الاقتصادات في جميع أنحاء العالم ويحدد الأولويات للتحسين.

الجهة التي تصدر المؤشر:

يصدر هذا المؤشر في تقرير سنوي من قبل المنتدى الاقتصادي العالمي World Forum (Economic)، وقد تم تطويره من قبل المنتدى الاقتصادي العالمي بالتعاون مع الأكاديميين والمنظمات الدولية وكبار رجال الأعمال.

معايير المؤشر وآلية احتسابه:

يرتكز هذا المؤشرعلى سبعة معايير أساسية وهي:

1- البيئة المؤسسية (Institutional Environment).
2- بيئة العمل (Business Environment).
3- الاستقرار المالي (Financial Stability).
4- الخدمات المالية المصرفية (Banking Financial Services).
5- الخدمات المالية غير المصرفية (Non-banking Financial Services).
6- الأسواق المالية (Financial Market).
7- المداخل المالية (Financial Access).

يعطي المؤشر درجة من (7) نقاط.

وضع الأردن في المؤشر:

يشير تقرير التنمية المالية تراجع الأردن نتيجة انخفاض مرتبته بمعايير الخدمات المالية غير المصرفية، والأسواق المالية، المداخل المالية وعدم الاستقرار المالي، ولا سيما فيما يتعلق بمستويات الدين العام وارتفاع معدلات البطالة، يمكن معالجة العديد من المشكلات كما أشار التقرير من خلال تحقيق نمو اقتصادي مستدام، وخلق بيئة تسمح بالنمو المستدام والاستقرار المالي.

جدول (17): وضع الأردن حسب مؤشر التنمية المالية

السنة	الترتيب عالميًا	الترتيب عربيًا	الدرجة	الأول عربيًا
2013	33	5	3.56	الكويت–البحرين– الإمارات
2012	32	5	3.83	السعودية–البحرين–الإمارات
2011	29	5	3.48	السعودية–البحرين–الإمارات

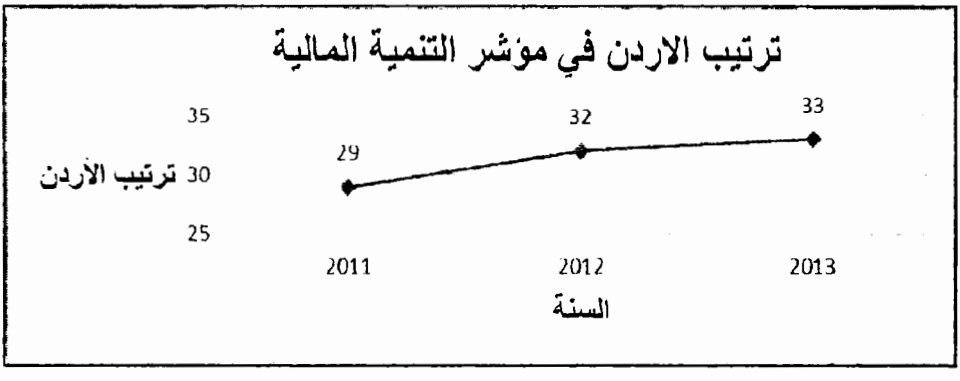

مؤشر الابتكار العالمي Global Innovation Index

نبذة عن المؤشر:

هو مؤشر مركب يصنف الدول بحسب قدرات الابتكار والمخرجات المحققة منها.

الجهة التي تصدر المؤشر:

يصدر هذا المؤشر في تقرير سنوي عن المنظمة العالمية للملكية الفكرية World Intellectual Property Organization.

معايير المؤشر وآلية احتسابه:

يتم احتساب مؤشر الابتكار العالمي من خلال دراسات إحصائية تقوم بها مراكز متخصصة تابعة للمنظمة العالمية للملكية الفكرية بتحديد متوسط مؤشرين فرعيين. أولهما مؤشر المدخلات وهو يقيس عناصر الاقتصاد الوطني التي تجسد الأنشطة المبتكرة وتم جمعها حسب خمس ركائز (المؤسسات، رأس المال البشري والبحوث، البنية التحتية، تطور السوق، تطور الأعمال).

أما الثاني فهو المؤشر الفرعي للمخرجات، ويندرج ضمن مجموعتين أساسيتين هما: مخرجات المعرفة والتكنولوجيا والمخرجات الإبداعية التي تُبرز الأدلة الفعلية لمخرجات الابتكار، ويعطي درجة من (100) كأعلى درجة للابتكار.

وضع الأردن في المؤشر:

جدول (18): وضع الأردن حسب مؤشر الابتكار العالمية

السنة	الترتيب عالميًا	الترتيب عربيًا	الدرجة	الأول عربيًا
2014	64	4	36.2	دولة الإمارات العربية المتحدة
2013	61	5	37.3	دولة الإمارات العربية المتحدة
2012	56	7	37.1	قطر

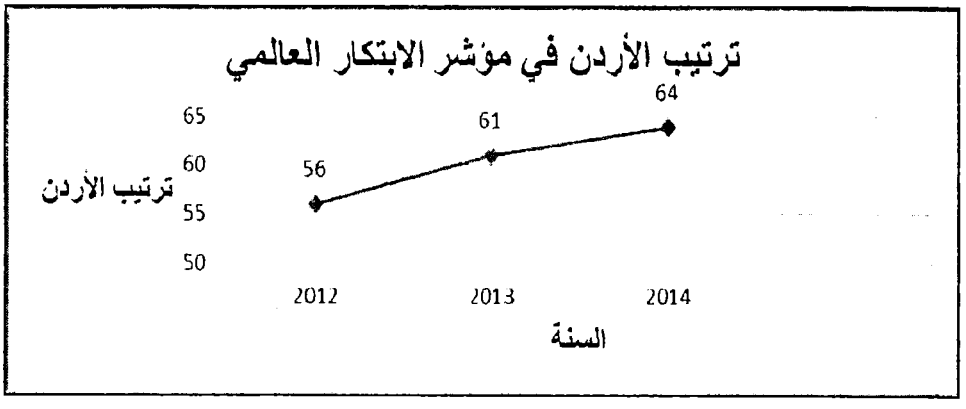

أسباب تراجع قيمة المؤشر حسب آخر تقرير:

متخصصون في مجال البحث العلمي يعزون هذا التراجع إلى ضعف في مؤشر المدخلات التي تقيس عناصر الاقتصاد الوطني وتجسد الأنشطة المبتكرة كالبحوث والبنية التحتية وتطور السوق إضافةً إلى البيروقراطية ونقص التمويل للأبحاث العلمية وهجرة أصحاب الكفاءات والخبرات للخارج وقلة عدد الباحثين المتفرغين.

مؤشر الخطر العالمي World Risk Index (WRI)

نبذة عن المؤشر:

هو مؤشر يقيس نسبة الأمن البيئي والبشري والصحي في بلدٍ ما، ويصنف هذا المؤشر أيضًا البلدان على أساس الكوارث والأخطار الطبيعية والأوبئة المحيطة بها. يقدم هذا المؤشر نهجًا جديدًا لتقييم المخاطر والتي يمكن أن تساعد في تحسين السياسات والممارسات للحد من مخاطر الكوارث الطبيعية والبيئية.

الجهة التي تصدر المؤشر:

يصدر هذا المؤشر في تقرير سنوي صادر عن جامعة الأمم المتحدة (طوكيو، اليابان) (United Nations University).

معايير المؤشر وآلية احتسابه:

يتم حساب المؤشر كنسبة مئوية عن طريق قياس 28 مؤشر فرعي، وزيادة النسبة المئوية تدل على زيادة تعرض البلد للأخطار والكوارث الطبيعية والأوبئة. وتصنف الدول من الأعلى للأقل تعرضًا للخواطر والكوارث الطبيعية والأوبئة.

وضع الأردن في المؤشر:

جدول (19): وضع الأردن حسب مؤشر الخطر العالمي

السنة	الترتيب عالميًا	الترتيب عربيًا	النسبة	الأول عربيًا
2014	115	9	%4.75	قطر
2013	114	10	%4.88	قطر
2012	114	8	%4.90	قطر

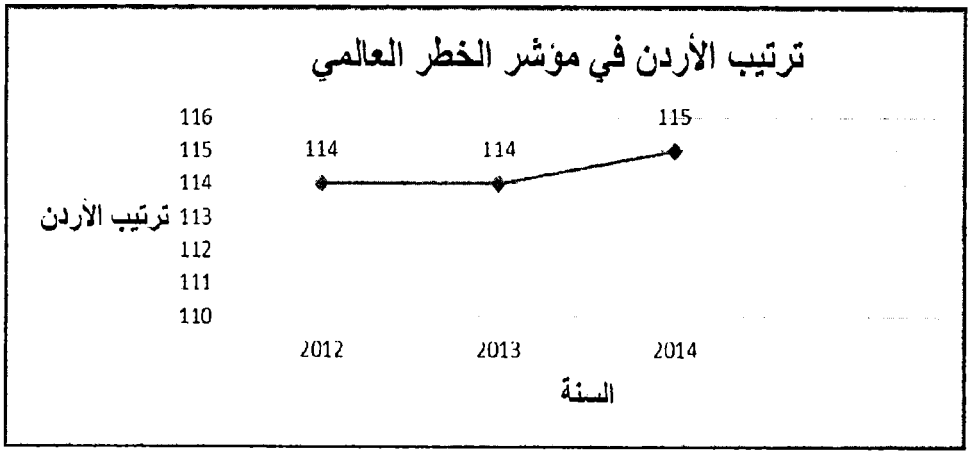

التحديات التي واجهت المملكة حسب آخر تقرير:

الوضع الإقليمي الراهن والتوتر المحيط بالمملكة الأردنية الهاشمية كانا من أهم التحديات التي واجهت الأردن في حساب نسبة مؤشر الخطر العالمي.

مؤشر الإرهاب العالمي Global Terrorism Index

نبذة عن المؤشر:

هو مؤشر يصنف الدول حسب نسبة النشاط الإرهابي فيها، ويستخدم هذا المؤشر لبناء صورة واضحة لتأثير الإرهاب على مدى 10 سنوات في بلدٍ ما، مما يوضح الإتجاهات ويوفر سلسلة بيانات ليتم تحليلها من قبل الباحثين وصناع القرار.

الجهة التي تصدر المؤشر:

يصدر هذا المؤشر في تقرير سنوي صادر عن معهد الاقتصاد والسلام العالمي (The Institute for Economics and Peace) (مؤسسة عالمية بحثية غير ربحية لها فروع في سيدني ونيويورك).

معايير المؤشر وآلية احتسابه:

يتم قياس المؤشر بدرجة من 10 (حيث إن درجة 10 تعني أن الدولة أكثر تعرضًا للإرهاب بينما درجة صفر تعني أنها أقل عرضةً للإرهاب) بالاعتماد على قياس عوامل عدة هي:

1- إجمالي عدد الحوادث الإرهابية في سنة معينة.
2- إجمالي عدد الوفيات الناجمة عن الإرهاب في سنة معينة.
3- إجمالي عدد الإصابات الناجمة عن الإرهاب في سنة معينة.
4- المستوى التقريبي للأضرار في الممتلكات الكلي من الحوادث الإرهابية في سنة معينة.

وضع الأردن في المؤشر:

جدول (20): وضع الأردن حسب مؤشر الإرهاب العالمي

السنة	الترتيب عالميًا	الترتيب عربيًا	الدرجة	الأول عربيًا
2014	70	5	1.76	قطر – عُمان
2013	63	4	2.04	قطر – عُمان
2012	86	4	0.58	قطر – عُمان

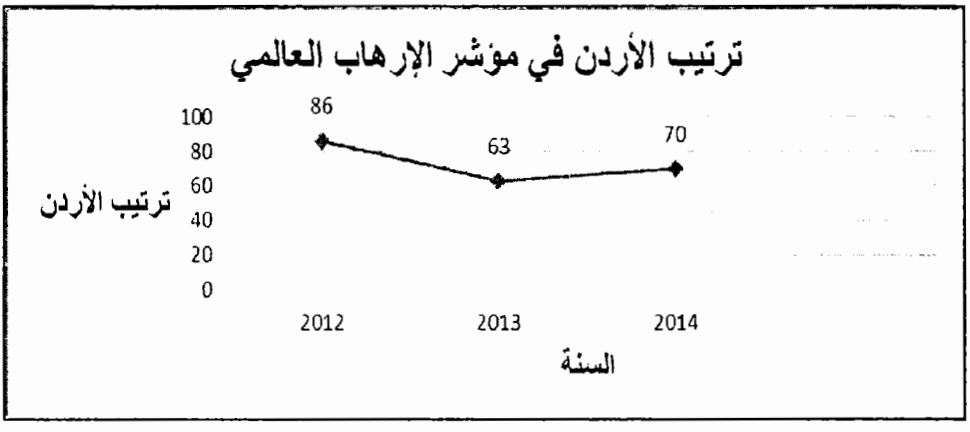

أسباب تراجع قيمة المؤشر حسب آخر تقرير:

الوضع الإقليمي الراهن والتوتر المحيط بالمملكة الأردنية الهاشمية كانا من أهم الأسباب التي أدت إلى تراجع الأردن في مؤشر الإرهاب العالمي.

مؤشر الدول الهشة Fragile States Index

نبذة عن المؤشر:

هو مؤشر يقيس درجة المخاطر المعيشية في بلدٍ ما، ويستخدم هذا المؤشر كأداة لتطوير الأفكار التي تشجع الاستقرار والأمن المعيشي المستدام ويقيس أيضًا مدى إخفاق الدول في أداء وظائفها الأساسية، وعدم القدرة على السيطرة على إقليمها.

الجهة التي تصدر المؤشر:

يصدر هذا المؤشر في تقرير سنوي صادر عن صندوق السلام (The Fund for Peace) ومجلة السياسة الخارجية في الولايات المتحدة الأمريكية (بنك التفكير Thinking Bank)، ويصدر التقرير منذ عام 2005.

معايير المؤشر وآلية احتسابه:

يتم حساب المؤشر بتصنيف من 0-120 حيث يعتبر (0، وهو ترتيب البلد الأخير) دليل على الاستقرار و(120 وهو ترتيب البلد الأول) تعتبر أسوأ درجة ودليل على عدم الاستقرار والخطر.

يتم حساب الدرجة عن طريق 12 مؤشر فرعي تضم مؤشرات اقتصادية وسياسية واجتماعية، ولكل مؤشر علامة من 10 ويحسب المجموع لكل المؤشرات الفرعية للحصول على تصنيف من 120.

وضع الأردن في المؤشر:

جدول (21): وضع الأردن حسب مؤشر الدول الهشة

السنة	الترتيب عالميًا	الترتيب عربيًا	الدرجة	الأول عربيًا
2014	83	7	76.7	دولة الإمارات العربية المتحدة
2013	87	8	75.7	قطر
2012	90	7	74.8	قطر

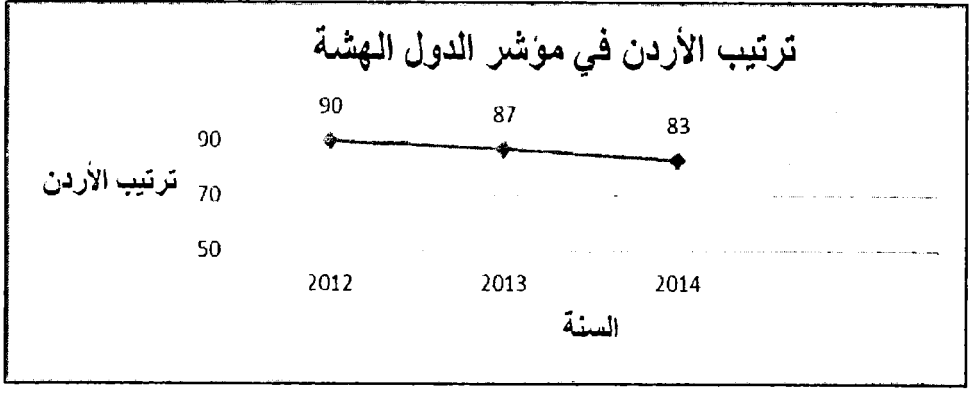

أسباب تراجع الأردن (زيادة نسبة المؤشر بالرغم من تحسن ترتيبه) حسب آخر تقرير:

1- ازدياد العجز المالي.

2- ازدياد الضغط الديموغرافي.

3- ازدياد الضغط الاقتصادي والفقر.

4- التنمية الاقتصادية غير المتكافئة.

5- ازدياد التدخل الخارجي.

مؤشر الفجوة بين الجنسين Gender Gap Index

نبذة عن المؤشر:

هو مؤشر بدأ في الصدور عام 2006 وهو يظهر الفجوة بين النساء والرجال في مجالي الأعمال والسياسة، ويظهر حجم التفاوت القائم على نوع الجنس ويتتبع التقدم على مر الزمن.وهو يقيس الفجوات النسبية بين المرأة والرجلفي أربعمجالات رئيسة هي:الصحة والتعليم والاقتصاد والسياسة.

الجهة التي تصدر المؤشر:

يصدر هذا المؤشر في تقرير عن المنتدى الاقتصادي العالمي The World (Economic) Forum.

معايير المؤشر وآلية احتسابه:

يقيّم المؤشر العالمي للفجوة بين الجنسين 136 دولة تمثل أكثر من 93% من إجمالي سكان العالم من حيث كيفية تقسيم الموارد والفرص بين السكان الذكور والإناث على نحو متوازن. ويقيس التقرير حجم فجوة عدم المساواة بين الجنسين في أربعة مجالات هي:

- المشاركة والفرص الاقتصادية: معدلات الرواتب ومستوى المشاركة وفرص الحصول على وظائف تتطلب مهارات عليا.
- التحصيل العلمي: فرص الحصول على التعليم الأساسي والعالي.
- التأثير السياسي: معدلات التمثيل في دوائر صنع القرار.
- الصحة ومتوسط الأعمار: متوسط الأعمار والتناسب بين الجنسين. ويمثل التقرير الإطار الذي يتيح احتساب تراجع الفوارق بين الجنسين في العالم ومراقبة تطورها عبر الزمن.

تحسب النتائج كنسبة مئوية، ويعد حجم وتفاصيل الفجوات بين الجنسين في البلدان في جميع أنحاء العالم هي نتيجة الجمع بين المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية المختلفة.

وضع الأردن في المؤشر:

يشير تقرير مؤشر الفجوة بين الجنسين الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي عن تراجع الأردن خلال عام 2014 حيث حصل على المرتبة 134 من 142 في العالم.

الجدول (22): وضع الأردن حسب مؤشر الفجوة بين الجنسين

السنة	الترتيب عالميًا	الترتيب عربيًا	الدرجة	الأول عربيًا
2014	134	12	596.0	الكويت
2013	119	5	0.609	الإمارات
2012	121	5	0.810	الإمارات
2011	117	6	0.612	الإمارات

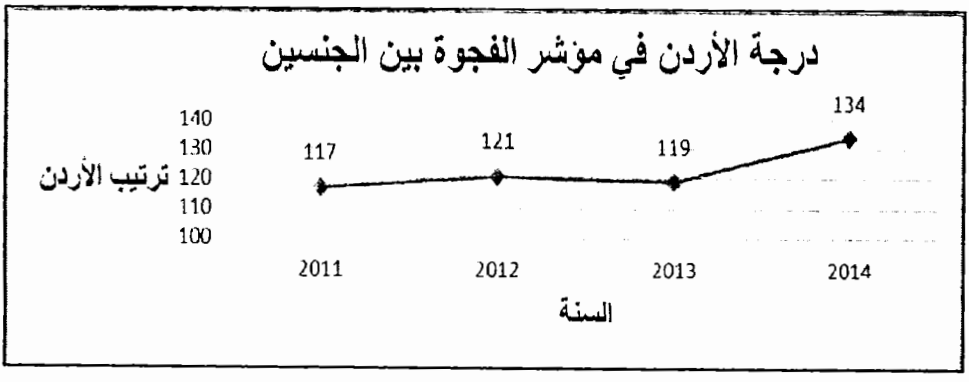

مؤشر معرفة القراءة والكتابة Literacy Index

نبذة عن المؤشر:

هو مؤشر يستخدم للإشارة إلى الأشخاص القادرين على قراءة جمل بسيطة بأي لغة وكتابتها. عادة ما يذكر مصطلح الأمية في الوطن العربي أكثر من مصطلح "القدرة على القراءة والكتابة" أو "معرفة القراءة والكتابة" كما هو في اللغات الأجنبية.

الجهة التي تصدر المؤشر:

يصدر هذا المؤشر في تقرير من قبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP).

معايير المؤشر وآلية احتسابه:

معايير مجال القراءة:

المعيار الأول : معرفة الحروف والكلمات والجمل العربية ونطقها.

المعيار الثاني : فهم النص المقروء فهما جيدًا.

المعيار الثالث : القراءة السريعة مع المحافظة على الفهم.

معايير مجال الكتابة:

المعيار الأول : كتابة الحروف والكلمات العربية كتابة واضحة.

المعيار الثاني : كتابة الكلمات والجمل كتابة صحيحة (الإملاء).

المعيار الثالث : اختيار الأفكار وترتيبها بصورة صحيح.

المعيار الرابع : استخدام القواعد اللغوية وتوظيفها في الكتابة (قواعد النحو والصرف)

وضع الأردن في المؤشر:

شهد نظام التعليم في الأردن تحسنًا مستمرًا منذ منتصف القرن العشرين، ولعب نظام التعليم الكفء دورًا كبيرًا في تحويل الأردن من بلد يغلب عليه الطابع الزراعي إلى دولة صناعية، ويعد نظام التعليم في الأردن من أجود أنظمة التعليم في بلدان العالم النامي.

بلغت الأمية في العالم عام 1998نسبة 20% في عدم القدرة على قراءة وكتابة جملة بسيطة في أي لغة وذلك حسب تقديرات الأمم المتحدة. وباستخدام الفئة العمرية من 15 عام فأكثر لقدرة معرفة القراءة والكتابة، بينما بلغت نسبة معرفة القراءة والكتابة عام 2014 .%90.2

الجدول (23): وضع الأردن حسب مؤشر معرفة القراءة والكتابة

السنة	الترتيب عربيًا	الدرجة	الأول عربيًا
2014	5	%90.2	قطر
2013	4	%93.4	قطر

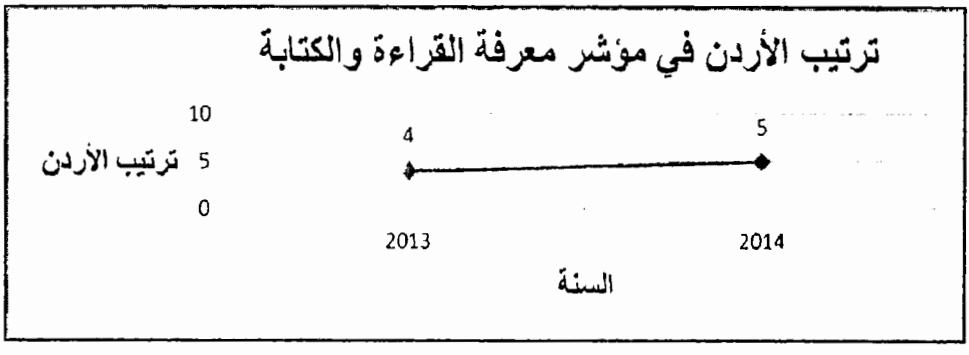

مؤشر أفضل الدول للعيش في العالم Good Country Index

نبذة عن المؤشر:

هو مؤشر يعطي ترتيب الدول عالميًا في أفضليتها للعيش، حيث يظهر إسهام كل دولة في السير قدمًا بالبشريَّة، استنادًا إلى مؤشراتٍ محددة.

الجهة التي تصدر المؤشر:

يصدر هذا المؤشر في تقرير من قبل الأمم المتحدة (United Nations) والبنك الدولي (World Bank) وعدد من الوكالات الدولية الأخرى بالإضافة إلى منظمات غير حكومية.

معايير المؤشر وآلية احتسابه:

يعتمد المؤشر على عدة معايير منها مستوى المعيشة والمؤهلات ودخل الفرد والرعاية الصحيَّة التي ينالها المواطن ومستوى الخدمات الذي يستفيدُ منها في مرافق الدولة، والثقافة والأمان الذي يشعرُ به، والمناخ، وخلال العام الحالي أضيف إلى هذه المعايير كيفية تعامل الدولة مع المهاجرين الأجانب.

وضع الاردن في المؤشر:

السنة	الترتيب عالميًا	الترتيب عربيًا	الأول عربيًا
2013	104	2	تونس
2012	104	7	قطر

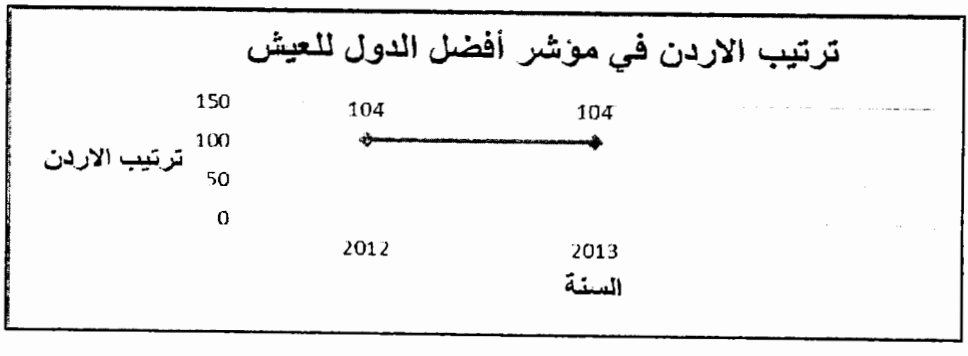

مؤشر السعادة العالمي World Happiness Index

نبذة عن المؤشر:

مؤشر السعادة العالمي هو مؤشر يقيس السعادة بمدى شعور الأفراد بالسعادة والرضا في حياتهم. والدول الأكثر سعادة غالبًا ما تكون الدول الأكثر ثراء إلى مدى معين، إضافة إلى عوامل أخرى مساعدة مثل الدخل الإضافي والدعم الاجتماعي، وغياب الفساد ومستوى الحرية التي يتمتع بها الأفراد.

الجهة التي تصدر المؤشر:

يصدر هذا المؤشر في تقرير عن شبكة حلول التنمية المستدامة Sustainable Development) Solutions Network) التي تقوم بها الأمم المتحدة (United Nations).

معايير المؤشر وآلية احتسابه:

من أهم العوامل المحددة لمستوى السعادة: الوضع المادي، الناتج المحلي، حجم السكان وعلاقته بحجم الموارد المتاحة، الوضع السياسي، الوضع البيئي، نموذج التنمية الاقتصادية، الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي.

يستند ترتيب الدول على مسح غالوب العالمي (Gallup World Poll) الذي يستطلع رأي الأفراد في تقييمه لمستوى المعيشة والرضا عن الحياة من درجة صفر(الأقل سعادة) إلى 10 (في غاية السعادة).

وضع الأردن في المؤشر:

الجدول (24): وضع الأردن حسب مؤشر السعادة العالمي

السنة	الترتيب عالميًا	الترتيب عربيًا	الأول عربيًا
2014	74	7	الإمارات
2013	54	5	الإمارات